# موقع الحديث النبوي من الدراسات النحوية واللغوية -الرؤية والمنهج-

# The site of the Hadith of the grammatical studies and linguistic -Vision and methodology-

**أ: إيمان سيدي موسى**

**د: فائزة سيدي موسى**

**جامعة البليدة 02**

**البريد الالكتروني: sidimoussaiman@yahoo.fr**

**ملخص:**

عالجنا في هذا المقال حجية الحديث النبوي في الدراسات النحوية واللغوية مبينين الخلافات التي وقعت بين النحاة في الاحتجاج به، كما وقفنا على التداخل الحاصل بين منهج علماء الحديث في تعاملهم مع الحديث والنحاة في تعاملهم مع المسموع من كلام العرب، وذلك من خلال نماذج نبين فيها أوجه التداخل من حيث الاصطلاح والمنهج.

الكلمات المفتاحية: المنهج- الحديث النبوي- النحو- اللغة.

**Abstract**

We have dealt in this article the authoritative of Prophetic hadith in the grammatical and linguistic studies, indicating the differences that occurred between the grammarians in protest, as we have stood on the overlap between the approach of modern scholars in their dealings with modern and grammar in dealing with the audio from the words of the Arabs, Interference in terms of terminology and methodology.

**Key words:** methodology- Prophetic hadith- Grammar- The language.

**مقدمة:** يعد الحديث النبوي ثاني مصدر من مصادر الاستشهاد بعد القرآن الكريم، كما أنه يمثل مصدرا من مصادر التشريع الإسلامي باعتباره مفسرا للأحكام الواردة في القرآن الكريم وهو يحوي لغة عربية فصيحة لأنه صادر من أفصح العرب وهو النبي صلى الله عليه وسلم، وقد ارتبطت الدراسات النحوية والبلاغية بكتاب الله وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا أن اهتمام النحاة بالحديث كان ضئيلا مقارنة بالقرآن الكريم من حيث الاستشهاد إلا ما وجد عند بعض النحاة كابن مالك وابن عقيل، لكن إغفال النحاة الأوائل الحديث النبوي في استشهاداتهم لبناء القاعدة النحوية لا يعني التقليل من قيمة



المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الحديث النبوي لأن هم النحاة اللفظ، والأحاديث النبوية رويت أغلبها بالمعنى وهذا ما سنبينه من خلال بحثنا المعنون ب: موقع الحديث النبوي من الدراسات النحوية واللغوية الرؤية والمنهج انطلاقا من الإشكالية الآتية: ما موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي؟ وكيف أثر في الدراسات النحوية واللغوية من حيث المنهج؟

وعليه سنبين موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي من خلال التطرق إلى حجج كل فريق لبيان مدى مطابقتها للواقع كما سنبين أثر الحديث النبوي في الدراسات النحوية واللغوية من خلال بعض النماذج حتى نتبين أهمية الحديث النبوي في الدرس النحوي،لأن عدم الاستشهاد به في بناء المسائل النحوية واللغوية لايلغي فاعلية التأثير والتأثر بين الدرس النحوي ومنهج الحديث النبوي، كما أنه يحوي قضايا تثبت الإعجاز اللغوي في الحديث النبوي.

**1-تعريف الحديث وأنواعه:**

**1-1تعريف الحديث :**

الحديث أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله، وعرف الحديث أيضا على أنه: أقوال النبي عليه الصلاة والسلام وأفعاله وأحواله."[1]

وبالتالي نجد أن الحديث يشمل كل ما تعلق بشخصه صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو حال شريطة اتصاله بالرسول عليه الصلاة والسلام.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**2-1أنواعه:** حدد المتخصصون في علم الحديث أنواعا للحديث حيث يرتبط كل منها بجانب معين فمنها ما هو متعلق بالراوي ومنها ما تعلق بالمروي من حيث صحته وفساده ومنها ما تعلق بالمروي من حيث انقطاعه وإرساله إلى غير ذلك، ومن الأنواع التي تتفق مع ما ورد عند النحاة في تعاملهم مع المروي نذكر:" الحديث الصحيح والحديث الحسن والضعيف والحديث المرسل والشاذ."[2]

وهناك أنواع من أخرى للحديث النبوي لا يسعنا ذكرها في هذا المقام فقد وقفنا على أشهرها والتي رأينا أنها تتداخل مع أنواع المسموع عند النحاة.

**3- تعريف الاحتجاج:**

**3-1 لغة:** جاء في لسان العرب لابن منظور:" حجَّه يَحُجُّه، حجاً غلبه على حجته وفي الحديث: فحجَّ آدم موسى أي غلبه بالحجَّة والحُجَّة البرهان، وقيل: الحجة ما دوفع به الخصم وقال الأزهري: الحجة الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة وهو رجل محجاج أي جدل، قال الأزهري: إنما سميت حجة لأنها تحجُّ أي تقصد لأن القصد لها وإليها."[3]

ونجد أن مادة حجَجَ تعني الدليل والبرهان على شيء معين.

**3-2 اصطلاحا:** تعددت التعاريف للاحتجاج فكل يعرفه حسب الوجهة التي يراها فابن الأنباري يرى:" أن النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة."[4]

فابن الأنباري في هذا التعريف وضع شروطا يجب توفرها في المسموع كأن يكون عربيا وأن يكون فصيحا وصحيح النقل ومتميزا بالكثرة، فإن خالف هذه الشروط لايصح الأخذ به والاحتجاج به.



المنارة للاستشارات

أما السيوطي فيرى:" أن السماع ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم وكافر فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت."[5]

وقد اشترط السيوطي في هذا المسموع الفصاحة إلى جانب الحد الزمني والذي امتد من العصر الجاهلي حتى القرن الرابع الهجري في البوادي والقرن الثاني في الحواضر، وحصر السيوطي هذا المسموع في ثلاثة أنواع فشمل كلام الله تعالى والحديث النبوي الشريف وكلام العرب.

وقد عرفه سعيد الأفغاني بقوله:" يراد بالاحتجاج إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة."[6]

يشترط الأفغاني في الاحتجاج أن يكون هذا الدليل النقلي صحيح السند إلى عربي فصيح كما يشترط في هذا الأخير أن يكون ذا سليقة سليمة.

ونخلص من خلال هذه التعاريف إلى أن الاحتجاج قد ورد بمصطلحات عديدة كالنقل والسماع لكنها تصب في نفس المفهوم، فالتعريفين الأولين هما أكثر عموما من تعريف الأفغاني الذي كان أكثر تخصيصا منهما حيث حدد المفهوم بربطه بإثبات القواعد النحوية مستعملا مصطلح الاحتجاج.

**4- مصادر الاحتجاج:** لما كان النحاة بحاجة إلى إثبات صحة قواعدهم وآرائهم النحوية، بحثوا عن نصوص توافق هذه الأراء فلجأوا إلى المصادر التي كانت متوفرة بين أيديهم



المنارة للاستشارات

آنذاك كالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والقراءات القرآنية وكلام العرب إلى غيرها من المصادر.

**1-4 القرآن الكريم:** يعد القرآن الكريم من أهم ما يحتج به سواء أكان عند اللغويين أم عند النحاة، فهو يمثل النص الأصل الذي لايمكن الطعن في صحته وكانت كتب النحو تزخر بآيات القرآن الكريم قصد إثبات قواعد النحو، فالنحويون جميعهم من الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى ابن جني وغيرهم اعتمدوا على النص القرآني في تقعيدهم للنحو العربي.

**2-4 القراءات القرآنية:** تعتبر القراءات القرآنية مصدرا مهما من مصادر الاحتجاج فقد اعتمد عليها النحاة كثيرا أثناء تقعيدهم للنحو ورغم أهميتها الكبيرة في النحو باعتبارها من المصادر المحتج بها في وضع قواعد النحو إلا أننا لا نغفل الخلاف الذي وقع بين القراء والنحاة حيث لجأ النحاة أحيانا إلى تخطئة بعض القراء لمخالفة القراءة للقاعدة النحوية وقد وضع اللغويون شروطا لقبول القراءة وهي:" موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا – موافقة العربية ولو بوجه- صحة سندها واتصال روايتها."[7]

وإذا توفرت هذه الشروط في القراءة صح الاستشهاد به عند النحاة واللغويين.

**3-4 كلام العرب شعره ونثره:** أجمع النحاة على الاستشهاد بكلام العرب(شعره ونثره) لكن كان هناك نوع من الاختلاف بين البصريين والكوفيين في التعامل مع هذا المسموع حيث أن " علماء البصرة استشهدوا بشعر الطبقة الأولى والطبقة الثانية إجماعا من غير تفريق ولم يستشهد أكثرهم بشعر الطبقة الثالثة أما الطبقة الرابعة فلم يستشهدوا بها، أما علماء الكوفة فاحتجوا بشعر الطبقات الأربع وبشعر مجهول القائل."[8]

فالبصريون أشد دقة في التعامل مع المسموع من الكوفيين حيث لم يأخذوا بكلام مجهول قائله، وقد عمدوا إلى تحديد رقعة الفصاحة زمانا ومكانا.



المنارة للاستشارات

**4-4 الحديث النبوي الشريف:** كان الاحتجاج بالحديث النبوي موضع أخذ ورد بين النحاة في مسألة الاحتجاج به فانقسموا على أنفسهم ثلاثة مذاهب مانعين ومجوزين ومتوسطين.

**أ-مذهب المانعين:** ومن زعمائه ابن الضائع وأبوحيان ويرجع سبب امتناع النحاة عن الاحتجاج بالحديث " أن الرواة جوَّزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ماروي من قوله:" زوجتكها بما معك من القرآن، ملَّكْتُكَها بما معك من القرآن، خذها بما معك من القرآن" وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، أما الأمر الثاني فهو وقوع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو."[9]

وقد كانت حجة هؤلاء أن الحديث النبوي روي أغلبه بالمعنى لا اللفظ واللغوي يهمه اللفظ لا المعنى، كما أن أغلب الرواة كانوا من الأعاجم وبالتالي لايوثق بفصاحتهم.

**ب-مذهب المجوزين:** ويمثل هذا المذهب السهيلي وابن خروف وحجتهم في ذلك " أن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه والتحري في نقله ولهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروي بلفظه وهذا الظن كاف في إثبات الألفاظ اللغوية وتقرير الأحكام النحوية، ومن المعلوم بين العلماء أن الحديث دُوِّنَ في الصدر الأول قبل فساد اللغة بل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم."[10]

فاستشهد أصحاب هذا المذهب بالحديث النبوي خاصة عند ثلاثة منهم وهم: ابن خروف والسهيلي وابن مالك، وحجة هؤلاء أن منهج الحديث تميز بالدقة وهذا يعني أن علماء الحديث تحروا الدقة في رواية الحديث، أي أنه روي باللفظ وهذا ما يخدم علماء



المنارة للاستشارات

النحو، كما أن الحديث كان قد دُوِّنَ في عهده صلى الله علية وسلم مما يبعد عنه كل شبهة.

ج-**مذهب المتوسطين:** ومن أنصاره الشاطبي ومحمد الخضر حسين وقد رأى الشاطبي أن الحديث على قسمين:" قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمعنى خاص كالأحاديث التي يقصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابه لهمذان والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به في العربية."[11]

فالشاطبي جعل الأحاديث النبوية قسمين :أحدهما يهتم فيه ناقله بالمعنى دون اللفظ وهذا ليس من اهتمام النحوي، والثاني يهتم فيه ناقله باللفظ دون المعنى كالأمثال النبوية وهذا ما يصح للنحوي الاستشهاد به.

أما محمد الخضر حسين الذي سار على خطى الشاطبي ورأى أن من الأحاديث ما لاينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة وهو على ستة أنواع:

" أحدها: مايُرْوَى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كالأحاديث القصار.

ثانيها: مايروى من الأقوال التي كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها: ما يروى شاهدا على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

رابعها:الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.



المنارة للاستشارات

خامسها: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس وعبد بن جريح والشافعي.

سادسها: ماعرف من حال رواته أنهم لايجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد وعلي بن المدني."[12]

ومما سبق نجد أن الشاطبي والخضر حسين قد وقفا موقفا وسطا بين المانعين والمجوزين بتحديد مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في الأحاديث المحتج بها، وهذه الشروط تخدم النحوي الذي يهمه اللفظ لا المعنى ، لأن الإعراض عن الاحتجاج بكلامه صلى الله عليه وسلم إغفال لثروة لغوية كبيرة وذلك مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم" أنا أفصح العرب بيد أني من قريش"، وهذا الإعراض عن الاحتجاج بالحديث لايعني أن المتقدمين لم يحتجوا به مطلقا، لأن النحاة الأوائل استشهدوا ببعض الأحاديث إلاأنهم نسبوها إلى كلام العرب في غالب الأحيان خاصة عند سيبويه.

ومن الذين احتجوا بالحديث النبوي ونسبوه إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم – الخليل بن أحمد الفراهيدي، فمثلا في مادة رضع" رضع الصبي رضاعا ورضاعة أي مص الثدي وشرب...ويجمع الرضيع على رُضُع وراضع على رُضَّع."[13] قال النبي صلى الله عليه وسلم" لولا بهائم رُتَّع وأطفال رُضَّع ومشايخ ركَّع لصب عليهم العذاب صبا."[14] [ البيهقي، السنن الكبرى، 6390: 481/3]

فالخليل هنا يبين لنا الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل والجمع مستدلا لكل منها بالحديث النبوي، وغير هذه المسائل كثير كانت متفرقة في كتاب العين كمادتي عقم وعدّ ونسب فيهما الأحاديث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

أما سيبويه فلم ينسب الأحاديث التي احتج بها إلى الرسول عليه الصلاة والسلام فيقول:"وأما قولهم" أو" يقول" أو" من العرب"، واحتج بالحديث في باب" الفاعلين



المنارة للاستشارات

والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به"[15] وما كان نحوذلك" فقال: " ومثل ذلك ونخلع ونترك من يفجرك."[16] [ الطحاوي، شرح معاني الآثار، 1475: 249/1]

ونلاحظ أن سيبويه قد أورد حديثا للنبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه لم ينسبه إليه ، وقد ثبت في فهارس الكتاب قلة الاحتجاج بالحديث عند سيبويه مع عدم نسبتها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم. أما الكوفيون فيمكن التمثيل بالفراء الذي نسب الأحاديث التي احتج بها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فمثلا في مسألة استعمال "خاف" مكان "ظن"و"علم"[17] قال: " ونقلت في الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أمرت بالسواك حتى خفت لأدردنَّ كقولك: حتى ظننت لأدردنَّ وفي رواية "أمرت حتى خشيت أن أدرد."[18] [ الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، 2377: 434]

وقد استشهد بالحديث النبوي في مواطن أخرى من كتابه لتحليل مسائل متفرقة كرفع الاسم على تقدير إضمار مبتدأ، إدخال لام الأمر على فعل المخاطب وغيرها من المسائل، وقد لاحظنا أن الفراء ينسب الأحاديث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم على عكس سيبويه الذي كان ينسبها إلى العرب في أغلب الأحيان، لكن رغم عزوف النحاة عن الاحتجاج بالحديث لا يعني عدم حجيته في التقعيد النحوي لما له من أثر في منهج النحاة عند تعاملهم مع المرويات وهذا ما سنوضحه فيما يلي.

**4-أثر منهج المحدثين في الدراسات النحوية:**

لقد أثر منهج المحدثين في النحاة في تعاملهم مع النص من خلال كيفية السماع والنقل عن العرب الفصحاء، وكذا في تحديد شروط الرواية وطريقة التعامل مع الرواة والمرويات وهذا ما يؤكد وجود علاقة وطيدة بين علماء الحديث والنحاة في عملية التدوين وتوثيق النصوص، وهذا يبين حرص النحاة على نقل ما صح من كلام العرب



المنارة للاستشارات

لبناء القواعد النحوية على أساس متين، ثم إن عزوف النحاة الأوائل عن الاحتجاج بالحديث النبوي لا ينفي أثره في الدرس النحوي باعتباره أصدق كلام وأقواه بعد كلام الله عز وجل بحيث يظهر أثر الحديث النبوي في منهج النحويين من خلال استعمال بعض مصطلحات علوم الحديث وكيفية التعامل مع النصوص من حيث تقسيمها إلى حسن وضعيف وشاذ وهي نفسها التقسيمات التي اعتمدها علماء الحديث عند تقسيم أنواع الحديث وهذا يثبت دقة النحاة في التعامل مع المرويات فطبقوا عليها شروط صحة الحديث وهذا يدل على اتحاد منهج المحدثين والنحاة في تحليل المرويات كما تأثر منهج النحاة بمنهج المحدثين في عدالة الناقل وهو شرط شدد فيه كل منهما، إذ يشترط في الناقل الصدق والثقة حتى يتم الوثوق بمروياته في التمثيل للقواعد النحوية ومن ثم يمكننا القول بوجود تداخل بين منهج النحاة والمحدثين وسنركز على قضية التأثير والتأثر بين الحديث النبوي والدرس النحوي من ناحية المنهج.

**أ- عند سيبويه:**

يظهر تداخل منهج سيبويه مع منهج المحدثين في المصطلحات التي استعملها في تقسيم الكلام كمصطلح حسن وضعيف وشاذ، وغيرها من المصطلحات، كما يتبين لنا ذلك في كيفية تشدده في الأخذ عن العرب من حيث صحة السند المنقول والثقة الموجودة في الراوي وهذه الدقة ترجع إلى درايته بعلم الحديث فطبق الشروط نفسها على النصوص التي يتم من خلالها الاستشهاد للقواعد النحوية قصد بناء نظرية نحوية سليمة من حيث الدقة والمنهج.

وقد استخدم سيبويه بعض المصطلحات الموجودة في علم الحديث فوسم بعض التراكيب اللغوية بالحسن والضعيف والصحيح والشاذ ومن أمثلة ذلك استعماله مصطلح حسن في قوله:" فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غدا"[19]



المنارة للاستشارات

كما استعمل مصطلح ضعيف في قوله:" فقالوا شهباب وهو في الوصف أمثل منه في الخبر وهو على ذلك ضعيف ليس كحسنه بالهاء." [20] وغيرها من المواضع التي استعمل فيها اصطلاحات المحدثين، وتجلت فكرة "ما قُيِّد بثقة" المنحدرة من مناهج المحدثين مثل قوله:" سمعناه ممن يوثق بعربيته"[21] وقوله:" اجتمعت أهل اليمامة.."[22]، وهذا يوضح لنا اقتباس سيبويه لمصطلحات علم الحديث واتباع الآداب التي التزم بها المحدثون، ذلك أن سيبويه درس علم الحديث قبل اطلاعه على علوم اللغة مما أثر على نهجه في علوم اللغة في تعامله مع النصوص اللغوية والرواة.

**ب-عند ابن الأنباري:** اعتمد ابن الأنباري في تعامله مع النصوص على المنهج نفسه الذي اعتمده المحدثون كالشروط التي وضعها المحدثون في نقل الحديث وكذا ارتباط السند من خلال عدد الرواة بحيث اشترط الراوي العدالة والأمانة، كما استعمل مصطلحي المرسل والمجهول المرتبطين باتصال السند وانقطاعه فاعتمد بذلك الدقة نفسها التي نهجها المحدِّثون في رواية الحديث، ويمكن أن نتبين تداخل منهج المحدِّثين مع منهج ابن الأنباري في توثيق النصوص من خلال العناصر الآتية:

**1-في طريقة الأخذ:**

استعمل ابن الأنباري مصطلحي الإجازة والمناولة المعتمدين في طريقة أخذ الحديث النبوي، ويقصد بالإجازة في الحديث" أن يجيز لمُعَيَّن في مُعَيَّن مثل أن يقول : أجزت لك الكتاب الفلاني أو ما اشتملت عليه فهرستي هذه ." [23]

أما المناولة في الحديث فتعد المناولة المقرونة بالإجازة أعلاها منزلة ويقول ابن الصلاح مبينا معنى المناولة المقرونة بالإجازة" المناولة المقرونة بالإجازة هي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق ولها صور منها: أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو فرعا مقابلا ويقول:"



المنارة للاستشارات

هذا سماعي أوروايتي عن فلان فارو عني، أو أجزت لك روايته عني" ثم يملكه إياه أو يقول خذه وانسخه وقابل به ثم رُدَّه إليَّ أونحو هذا..."[24]

فعلماء الحديث اعتمدوا الإجازة والمناولة المقرونة بالإجازة كطرق لأخذ الحديث النبوي حتى تصح روايته لكن بشرط الارتباط بين الرواة، وتم اعتماد هذين المصطلحين عند النحاة، فنجد ابن الأنباري قد اعتمد المنهج نفسه في طريقة أخذ اللغة بغية توثيقها للاستشهاد في بناء القواعد النحوية ويظهر ذلك في قوله:" اعلم أن العلماء اختلفوا في جواز الإجازة فذهب قوم إلى جوازها وتمسكوا في ذلك بأن الرسول صلوات الله عليه كتب كتبا إلى الملوك وأخبرت بها رسله، ونزل ذلك منزلة قوله وخطابه وكتب صحيفة الزكاة والديانات ثم صار الناس يخبرون بها عن الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يكن ذلك إلابطريق المناولة والإجازة فدل على جوازها."[25]

ونلاحظ أن ابن الأنباري اعتمد المنهج نفسه الموجود عند المحدثين في طريقة الأخذ وذلك بغية تحري الدقة في توثيق النصوص المنقولة عن فصحاء العرب، لأن النحاة اعتبروا النصوص المعتمدة في البرهنة على صحة القواعد النحوية بمنزلة نص الحديث في الاستدلال على الأحكام، فطبقوا المنهج نفسه والاصطلاح نفسه وهذا يثبت لنا تأثر منهج النحاة بمنهج المحدثين في طريقة النقل.

**2-من خلال عدد الرواة وصفاتهم:**

اعتمد ابن الأنباري التقسيم نفسه الذي وُجد عند المحدِّثين من حيث السند وعدد رجاله فقسم النقل إلى قسمين: متواتر، وآحاد ذلك أن النصوص المعتمدة في الاحتجاج اللغوي تحوي قيمة معنوية ولفظية لبناء قواعد نحوية سليمة، والمتواتر في علم الحديث يقصد به ما" يرويه كثرة من الرواة تبلغ حد إحالة العادة اتفاقهم على الكذب."[26]



المنارة للاستشارات

أما الآحاد فهو:" الذي لايبلغ حد التواتر سواء كان رواية واحد أو أكثر من واحد."[27]

ومعنى هذا أن المتواتر هو الحديث الذي يروى عن جمع كثير من أول السند إلى نهايته شريطة أن لايكون اتفاقهم على الكذب، في حين نجد أن الآحاد قد قَصُر فيه شرط من شروط المتواتر فلم تجتمع فيه الكثرة المعتمدة في المتواتر، وقد تم اعتماد هذين القسمين في النظر إلى المنقول من كلام العرب، يقول ابن الأنباري في بيان أقسام النقل:" اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين: متواتر وآحاد فأما المتواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب...وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر...واعلم أن العلماء ذهبوا إلى أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لايجوز على مثلهم الاتفاق على الكذب...وذهب قوم إلى أن شرطه أن يبلغوا سبعين وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا أربعين وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا اثني عشر وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا خمسة والصحيح عندي هو الأول."[28]

ونلاحظ الاختلاف الحاصل بين اللغويين في تحديد عدد الرواة في الخبر المتواتر والأمر نفسه عند المحدِّثين، فرجحوا ملاحظة روايته من حيث الصدق لا العدد ولهذا تم قبول الرواية مادام السند صحيحا والناقل أمينا في نقله، وهذا الشرط المتعلق براوي الحديث تم تطبيقه أيضا على ناقل اللغة فاشترط علماء الحديث في ناقله" أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه، وتفضيله أن يكون مسلما بالغا عاقلا سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة متيقظا غير معقل،حافظا أن حدث من حفظه ضابا لكتابه إن حدث من كتابه."[29]

وهذه الشروط تم العمل بها عند علماء اللغة فقد أشار ابن الأنباري إلى الشروط الواجب توفرها في ناقل اللغة بقوله:" اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا رجلا كان أو امرأة حرا كان أو عبدا كما يشترط في نقل الحديث، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله وإن لم تكن في الفضيلة من شكله فإن كان ناقل



المنارة للاستشارات

اللغة فاسقا لم يقبل نقله ويقبل نقل العدل."[30] وقال ابن فارس:" فليتحر آخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والصدق والثقة والعدالة."[31]

فعلماء اللغة اتفقوا مع علماء الحديث في الأمانة والصدق والثقة والعدالة، فلم يشترط علماء اللغة الإسلام في ناقل اللغة كما فعل علماء الحديث لأن عدالة راوي الحديث لاتتحقق إلا بالإسلام لتضمنه أحكاما شرعية، كمااشترط علماء اللغة في الراوي أن يكون عربيا أصيلا حتى يصح الاحتجاج بكلامه لأنهم يعتدون باللفظ، ذلك أن الأعاجم لايمكن الوثوق بلغتهم خوفا من اشتمالها على اللحن وكذا بعض العيوب النطقية كاللثغة واللكنة مما ينقص من قيمتها، فتشددوا في عروبة الراوي:" لأن ذلك يدل على طول إقامته في الدار التي تفسد اللغة وتنقص البيان لأن تلك اللغة إنما انقادت واستوت واطردت وتكاملت بالخصال التي اجتمعت في تلك الجزيرة ولفقد الخطأ من جميع الأمم."[32]

وعليه فإن الشروط التي وضعها علماء اللغة تتفق مع الشروط التي وضعها المحدثون باستثناء بعض الشروط كالإسلام الذي اشترطه علماء الحديث ولم يأخذ به علماء اللغة، لأن الأول يعتمد على أحكام شرعية فلا يعقل أن تقبل من كافر، في حين أن رواية اللغة تعتمد على اللفظ لاستنباط القواعد النحوية فلم يؤخذ شرط الإسلام في واية اللغة، كما اختلف اللغويون والمحدثون في شرط البلوغ الذي اشترطة المحدِّثون في حين تم قبول الرواية من الصبيان عند اللغويين لأن الحديث يتضمن أحكاما شرعية تلزم التكليف لراويها وهو غير مشروط في اللغة، وانفرد علماء اللغة بشرط عروبة الراوي لأن علماء الحديث أجازوا روايته عن الموالي والأعاجم طالما توفرت فيه العدالة والأمانة والعقل والإسلام، في حين أن علماء اللغة أخذوا عن الصبية والكافر والمجنون إذا ثبت لهم أنه ثقة.



المنارة للاستشارات

كما اتفق علماء اللغة مع المحدثين في مشروعية النقل عن أهل الأهواء والبدع ذلك" أن نقل الأهواء مقبول في اللغة وغيرها إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب كالخطابية من الرافضة، وذلك أن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه...وزعم بعضهم أنه لايقبل نقل الأهواء لأنه إذا ردت رواية الفاسق لفسقه فلأن لا تقبل رواية الميتدع لبدعته كان ذلك أولى وهذا ليس بصحيح."[33]

والصواب عند ابن الأنباري هو الأول متأثرا في ذلك بمنهج المحدثين فأجازوا النقل عن أهل الأهواء والبدع إذا توفرت فيهم شروط الصدق والأمانة وغيرها من الشروط التي اتفق عليها علماء اللغة، وهذا المنهج في كيفية التعامل مع رواية أهل الأهواء نجده عند المحدثين أيضا في رواية الحديث واتجهوا فيه إلى قسمين:" فمنهم من رد روايته مطلقا لأنه فاسق ببدعته، ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن، وعزا بعضهم هذا إلى الشافعي لقوله: أقبل شهادة أهل الأهواء إلاالخطابية من الرافضة لأنهم يروون الشهادة بالزور لموافقتهم."[34]

وهذا المنهج في التعامل مع رواية أهل الأهواء للحديث اتخذه علماء اللغة مع راوي اللغة -كما رأينا عند ابن الأنباري- إذ تم قبول رواية أهل الأهواء من قبل المحدثين وعلماء اللغة شريطة اتصافهم بالصدق وهذا يبين لنا تأثر علماء اللغة بمنهج المحدثين في قبول أو رد رواية أهل الأهواء والبدع، لأن اللغويين يتحرون الدقة في قبول المرويات لذلك تشددوا في شروط قبولهاحتى يتمكنوا من جمع نصوص موثوقة تصلح للاستدلال على صحة القواعد النحوية لارتباط علوم اللغة بالقرآن والحديث اللذين يعدان أهم مصادر الاحتجاج من حيث القيمة اللغوية والمعاني المضمنة في كليهما باعتبارهما دستورا لغويا وشرعيا للأمة العربية.



المنارة للاستشارات

**3- في اصطلاح المرسل والمجهول:**

وقد أطلق ابن الأنباري هذين المصطلحين تأثرا بمنهج المحدثين في قبول رواية المرسل والمجهول، حيث وقع خلاف بين جمهور المحدثين في رواية كل منهما لارتباطهما باتصال السند لأن انقطاع السند في راو من رواته يولد الجهل بالناقل فلا يعرف اسمه مما يؤثر في الحكم على عدالة ناقله لذلك وجب تسمية الراوي باسمه حتى تضمن عدالته فالمرسل عند علماء الحديث " مأخوذ من إرسال الدابة بمعنى رفع القيد والربط عنها فكأن المحدث بإسقاط الراوي رفع الربط الذي بين رجال السند بعضهم ببعض... بأن قال التابعي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثلا بواسطة نسيها بأن صرح بذلك أو تركها مع علمه بها أو أبهمها كقوله عن رجل أو بعض أصحابنا أو نحو ذلك."[35]

أما المجهول " فهو ما يُعَنْون في كتب الرجال أو عنون ولكن لم يعرف ذاته وحكم عليه بالجهالة، وعرفه المامقاني بقوله:" وهو ما ذكر رجاله في كتاب الرجال ولكن لم يعلم حال البعض أو الكل من حيث العقيدة."[36]

فالمرسل والمجهول عند علماء الحديث حكمه حكم الحديث الضعيف إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر[37]، ذلك أن إسقاط راو من رواته لا يمُكّن علماء الحديث من التثبت من عدالة الراوي الذي جُهِلَ اسمه، وتم اعتماد هذا المنهج في رواية اللغة، وقد بين ابن الأنباري منهجية التعامل مع المرسل والمجهول في رواية اللغة فقال:" اعلم أن المرسل هو الذي انقطع سنده نحو أن يروي ابن دريد عن أبي زيد، والمجهول هو الذي لم يعرف ناقله نحو أن يقول ( أبو بكر) ابن الأنباري: حدثني رجل عن ابن الأعرابي."[38]



المنارة للاستشارات

ونلاحظ أن نظرة ابن الأنباري إلى المرسل والمجهول هي نفسها عند المحدثين، مما يثبت لنا دقة اللغويين في التعامل مع الرواة والنصوص المروية لارتباط القواعد النحوية بالقرآن والسنة فتحروا بذلك الدقة نفسها التي عمل بها المحدثون في رواية الحديث النبوي، فذهب النحاة قسمين في الأخذ بالمرسل والمجهول" ذهب بعضهم إلى قبول المرسل والمجهول لأن الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل ولم يتهم في إسناده... وقولهم أن الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل ولم يتهم في إسناده فكذلك في إرساله قلنا:هذا اعتبار فاسد لأن المسند قد صرح فيه باسم الناقل وأمكن الوقوف عليه بخلاف المرسل وكذلك أيضا النقل عن المجهول لم يصرح فيه باسم الناقل ولا يمكن الوقوف على حقيقة حاله."[39]

وهذا يبين لنا أن ابن الأنباري وقف ضد الاحتجاج بالمرسل والمجهول لعدم بيان عدالة الناقل إا لم يذكر اسمه، مما يطعن في صحة المنقول فتشدد في قبول المرويات من خلال تطبيق منهج المحدثين في تعاملهم مع شروط راوي الحديث من أمانة وعدل وغيرها، وكذا طريقة نقل المرويات بغية التأكد من صحتها وموافقتها الشروط التي تم الاتفاق عليها من قبل المحدثين حتى تصح روايتها ولكن هذا لاينفي الأخذ بالمجهول في بناء البقاعدة النحوية فمثلا سيبويه في كتابه احتج بأبيات شعرية مجهولة القائل متبعا في ذلك الفريق الأول الذي أجاز الاحتجاج بالمرسل والمجهول لعدم اتهامه في الإسناد فكذلك بالنسبة إلى إرساله، واحتجاج سيبويه بالأبيات المجهولة يرجع إلى روايتها من قبل من يوثق بعربيته وإلى كونها توافق قواعد اللغة العربية في وجه من وجوهها.

**خاتمة:**



المنارة للاستشارات

ونستخلص من كل ما سبق أن الحديث النبوي لم ينل الحظ الأوفر كمصدر من مصادر الاحتجاج، ذلك أن النحاة الأوائل أغفلوه في الاحتجاج أثناء تنظيراتهم النحوية، باستثناء بعض المتأخرين من خلال المتون النحوية وشروحها، لكن هذا لم يمح قيمة الحديث النبوي وأثره في الدرس النحوي وعدم الاحتجاج به عند المتقدمين لا يعني غيابه في الدراسات النحوية، حيث يظهر أثره في منهج النحاة أثناء تعاملهم مع النصوص المعتمدة في الاحتجاج للقواعد النحوية وقد تبين لنا ذلك مع سيبويه الذي غيب الحديث النبوي كمصدر من مصادر الاحتجاج في كتابه باستثناء عشرة أحاديث، إلا أنه نسبها إلى كلام العرب لكن هذا لم ينف تأثره بمنهج المحدثين فاستعمل الاصطلاحات نفسها في الحكم على كلام العرب كمصطلحات: الصحيح والشاذ والضعيف وغيرها، كما اعتمد الشروط نفسها التي قال بها المحدثون في الراوي، إذعبر عنها بمن يوثق بعربيته وهي تعادل الصفات التي اشترطها المحدثون في راوي الحديث كالثقة والعدالة وغيرها، ورأينا أن تأثير منهج المحدثين كان واضحا أكثر عند ابن الأنباري إذ طبق منهج المحدثين بالدقة نفسها على المرويات المعتمدة في توثيق القواعد النحوية، فاشترط الشروط نفسها في رواة الحديث على رواة اللغة من أمانة وعدل وصدق، كما اعتمد طريقة الأخذ نفسها عند المحدثين فاستعمل مصطلحي الإجازة والمناولة وتعامل مع الأخبار المرسلة والمجهولة بمنهج المحدثين بغية توخي الدقة في التنظير النحوي، وهذا يوضح لنا مدى أهمية الحديث النبوي في الدراسات النحوية حتى وإن أُغْفِلَ كمصدر من مصادر الاحتجاج إلا أن أثره في منهج النحاة كان جليا من حيث الاصطلاح والمنهج، مما يوجب علينا الإقرار بأهمية الحديث النبوي في الدراسات النحوية.



المنارة للاستشارات

اله

[1] – الدمشقي طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، على نفقة أحمد ناجي الجمالي ومحمد أمين الخانجي وأخيه، 1910، ط1، ص: 03.

[2] – ابن الصلاح أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، مقدمة ابن الصلاح علوم الحديث، اعتنى به: إسماعيل زرمان، مؤسسة الرسالة ناشرون، 2007، ط1، ص: 15 وما بعدها.

[3] – ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت لبنان،د ت، مج2، 6، مادة حجج.

[4] – ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية،دت، ص: 18.

[5] – السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم اصول النحو، تح: حمدي عبد الفتاح، القاهرة الأزهر الشريف مصر، 2001،ط2، ص: 96.

[6] – الأفغاني سعيد، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994، دط، ص: 6.

[7] – عمر أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب القاهرة، 1988، ط6، ص: 18-19.

[8] – ياقوت محمود سليمان، أصول النحوالعربي، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية،2000،دط، ص:561.

[9] –ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 108.

[10] –التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، ص: 146.



المنارة للاستشارات

[11] –ياقوت سليمان، أصول النحو العربي، ص: 555.

[12] –حسين محمد الخضر، دراسات في العربية وتاريخها، جمعه وصححه: علي رضا التونسي، المكتب الإسلامي مكتبة دار الفتح، دمشق، 1960، ط2، ص: 177–178.

[13] – الفراهيدي الخليل بن أحمد، العين، تح: ابراهيم السامرائي، مهدي المخزومي، دت،80/1.

[14] – البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسن، السنن الكبرى، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، دت،ط3،ص: 481.

[15]– سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، 74/1.

[16] – الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة، شرح معاني الآثار، تح: محمد زهري النجار– محمد سيد جاد الحق– يوسف المرعشلي، عالم الكتب، 1994،ط1، مج1،ص: 249

[17] – الفراء أبو زكريا يحي بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983، 264/1–265.

[18] – الألباني محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، تح: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سعدان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص: 434.

[19] – سيبويه، الكتاب، 25/1.

[20] –المصدر نفسه، 87/1

[21] المصدر نفسه، 71/1.

[22] –المصدر نفسه،53/1.

[23] –ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث،ص: 151.

[24] –المرجع نفسه، ص:165 وما بعدها.

[25] –ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمن، لمع الأدلة، ص: 93.

[26] –الفضلي عبد الهادي، أصول الحديث، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، لبنان، ط3، 1421، ص: 72.

[27] –المرجع نفسه، ص: 82.



المنارة للاستشارات

[28] –ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص: 84–85.

[29] –ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ص: 104–105.

[30] –ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص: 85.

[31] –ابن فارس أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت، 1993،ط1،ص:58

[32] – الجاحظ عثمان بن بحر، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998، 163/1.

[33] –ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص: 86–88.

[34] – ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ص: 114.

[35] – السجستاني، أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، ص: 107.

[36] – المرجع نفسه، ص: 119.

[37] – ينظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ص: 53.

[38] – ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص: 90

[39] – المصدر نفسه، ص: 91.

## قائمة المصادر والمراجع:

**1**– الأفغاني سعيد، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994، دط.

**2**– الألباني محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، تح: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سعدان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، 2004.

**3**– ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية،دت.

**4**– البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسن، السنن الكبرى، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، دت،ط3.



المنارة للاستشارات

**5**- التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، مطبعة الرويغي الأغواط،2006،ط1..

**6**- الجاحظ عثمان بن بحر، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998، ج1.

**7**- حسين محمد الخضر، دراسات في العربية وتاريخها، جمعه وصححه: علي رضا التونسي، المكتب الإسلامي مكتبة دار الفتح، دمشق، ط2، 1962.

**8**- الدمشقي طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، على نفقة أحمد ناجي الجمالي ومحمد أمين الخانجي وأخيه، ط1، 1910.

**9**- السجستاني، أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، دار الأئمة بيروت لبنان، ط1، 2012.

**10**- سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج1.

**11**- السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم اصول النحو، تح: حمدي عبد الفتاح، القاهرة الأزهر الشريف مصر، 2001، ط2.

**12**- ابن الصلاح أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، مقدمة ابن الصلاح علوم الحديث، اعتنى به: إسماعيل زرمان، مؤسسة الرسالة ناشرون، 2007، ط1.

**13**- الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة، شرح معاني الآثار، تح: محمد زهري النجار- محمد سيد جاد الحق- يوسف المرعشلي، عالم الكتب، 1994،ط1، مج1.

**14**- عمر أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب القاهرة، 1988، ط6.

**15**- ابن فارس أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت، 1993، ط1.

**16**- الفراء أبو زكريا يحي بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983.



المنارة للاستشارات

17- الفراهيدي الخليل بن أحمد، العين، تح: ابراهيم السامرائي، مهدي المخزومي، دت،ج1.

18- الفضلي عبد الهادي، أصول الحديث، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، لبنان، ط3.

19- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت لبنان،د ت، مج2.

20- ياقوت محمود سليمان، أصول النحوالعربي، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية،2000، دط.



المنارة للاستشارات